الأنباء
الثلاثاء 26 يونيو 2012

ذياب يستنكر زيارة الصدر

استنكر النائب في مجلس 2012 مناور ذياب زيارة مقتدى الصدر للكويت مؤكدا ان الصدر سبق وان شتم الكويت وشتم الاسرة الحاكمة، لافتا الى ان ايدي الصدر ملطخة بدماء الابرياء في العراق وسورية لدعمه نظام بشار الاسد البعثي الدموي، وفي الوقت نفسه دعا ذياب الشعب الكويتي الى الاحتشاد في ساحة الارادة لمنع عودة مجلس القبيضة، مؤكدا تضامنه مع النواب والشباب الذين يحاكمون بتهمة اقتحام المجلس، لافتا الى انهم هم الذين اسقطوا مجلس الخزي والغار مجلس 2009.

وقال ذياب في تصريح صحافي: ان موافقة الحكومة على استقبال الصدر اهانة بالغة للكويت وللشعب وللاسرة الحاكمة فلا اهلا ولا مرحبا به ويجب طرده من البلاد وعدم استقباله.

واضاف ذياب: ان اهل الكويت الشرفاء يرفضون استقبال من يعتدي على اخوانهم السوريين ويقفون في وجه الصدر وامثاله الذين يساندون النظام السوري الوحشي، مستغربا ان تصل الحكومة الى هذا الحد من الهوان والاستضعاف وفقدان المعاني الوطنية فتستقبل من سب شعبنا وسب اسرتنا الحاكمة ومن يدعم مذابح بشار بحق الشعب السوري الحر استقبال رؤساء الدول.

من ناحية اخرى، اشاد ذياب بالنواب الـ 9 وشباب الكويت الذين يحاكمون باقتحام مجلس الامة واعلن عن تضامنه معهم قلبا وقالبا، لافتا الى ان ما قاموا به من دخول المجلس كان عملا وطنيا لتحرير مجلس الامة من النواب القبيضة واسقاط مجلسهم، فالنواب الـ 9 والشباب هم الذين اسقطوا مجلس الخزي والعار وهو ما تم في حينه ويجب ان تحترم هذه الرغبة الشعبية.

واكد ذياب انه من خلال عضويته بمجلس 2012 وزمالته للنواب الـ 9 وغيرهم من نواب الاغلبية وجدهم اكثر النواب وطنية وحبا للكويت وحرصا على مقدراتها فضلا عن سعيهم الحثيث للحرب على الفساد ومحاسبة المفسدين ما ادى بالاخير الى تنفيذ مخطط التخلص من مجلس الشرفاء مجلس العزة والكرامة مجلس 2012 بحكم من المحكمة الدستورية هو حكم معيب دستوريا وفق آراء الخبراء القانونيين والدستوريين.

ودعا ذياب المواطنين الى الاحتشاد وبكثافة في ساحة الارادة مساء الثلاثاء لايصال رسالة شعبية قوية لاصحاب القرار ولاظهار احتجاجهم على قوى الفساد التي ما زالت تصر على اعادة مجلس القبيضة مجلس 2009 والتخلص من مجلس الاحرار مجلس 2012 في تحد واضح للارادة الاميرية والشعبية بحل مجلس 2009 الساقط.

مناور ذياب

الدويسان: ضيف سمو الأمير ضيفنا

اكد النائب فيصل الدويسان معلقا على استنكار البعض لزيارة مقتدى الصدر ان كل زائر للكويت يستقبله صاحب السمو الامير مرحب به وضيف سمو الامير هو ايضا ضيفنا.

واضاف الدويسان ان الكويت استقبلت ملوكا ورؤساء دول ايدوا المقبور صدام حسين في غزوه للكويت ولم تحدث مثل هذه الضجة التي حدثت الآن، مشددا على ضرورة احترام ضيوف سمو الامير فسموه والد الجميع وعندما يستقبل شخصية ما فلا فليس علينا الاعتراض.

فيصل الدويسان

نقابة البنوك: ندعم ونؤيد بولاء مطلق جميع الخطوات الدستورية المتخذة من صاحب السمو الأمير

أصدرت نقابة البنوك بيانا جاء فيه: بسم الله الرحمن الرحيم: (يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) صدق الله العظيم.

عن ابن عباس رضي الله عنه عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: «فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية». يعلن مجلس إدارة النقابة العامة للبنوك عن دعمه وتأييده وولائه المطلق لجميع الخطوات الدستورية التي يتخذها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه والتي تعبر عن بالغ حرصه على التمسك بالطرق الدستورية ودولة المؤسسات والقانون للحفاظ على أمن البلاد والمواطنين وإشاعة جو من الأمن والأمان. ويعلن مجلس إدارة النقابة عن رفضه القاطع والشديد للأصوات النشاز التي اعتادت في الآونة الأخيرة إشاعة حالة من الفوضى في الشارع الكويتي من خلال جر بعض المغرر بهم الى النزول الى الشارع لما يسمونه اعتصامات ومظاهرات للضغط على السلطة في البلاد والذي يسوقون له كالعادة انه للمزيد من الحرية والشفافية والازدهار من خلال بعض الخطابات الرنانة واللعب بالمشاعر وشحن النفوس لاستغلالها بأبشع استغلال.

وتأمل النقابة ان يعي بعض من يغرر بهم للنزول للساحة الى ان يأخذوا العبرة مما تعرض له من سبقهم من الانجرار خلف تلك الأصوات التي استخدمتهم كأداة للضغط من خلال التغرير بهم وزجهم في الحادثة التي وصفها صاحب السمو الأمير والشارع الكويتي بـ«الأربعاء الأسود» والذي أودى بالكثير من الشباب الى مواجهة القضاء بعد ان تم تحريضهم على ارتكاب ما قاموا به من جرائم تحت تأثير حالة الهيجان التي تدعو لها تلك الرموز التي أتت بثقافات غريبة عن الشعب الكويتي والتي أخذت تهدد أمن وأمان المجتمع الكويتي بحجة الإصلاح، فأي إصلاح يبدأ بطرق غير مألوفة على الشارع الكويتي فيجب أن ينبذ لأنه حتما سيأتي بنتائج لم يعتد عليها الشارع الكويتي أيضا. وناشد مجلس إدارة النقابة جميع القوى السياسية ومن يؤيدها من الشباب ان يلتزموا برأي ونظرة القيادة السياسية وعلى رأسها ربان سفينتنا صاحب السمو الأمير، حيث ان الواجب الديني والوطني وما جبل عليه أهل الكويت من تشاور وسماحة ومن عادات وتقاليد وكذلك الأحكام السماوية والتعاليم الربانية نصت على وجوب طاعة ولي الأمر وان الالتزام بها مبدأ عقائدي إيمانا منا بقول الله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) فإن اجتماع اهل الكويت وجميع القوى السياسية على السمع والطاعة لولي الأمر الذي هو صمام أمان المجتمع ووحدته وتكاتفه هو السبيل الوحيد بعد الله عز وجل للخروج من اي منعطف سياسي يمر به الوطن. ايها الاخوة والأخوات المواطنين إننا وأنتم وعلى اختلاف تطلعاتنا وتوجهاتنا الا اننا نتفق على ان نكون شركاء في هذا الوطن، فكل منا يعتقد انه يقوم بما من شأنه ان يرتقي بالوطن ويصلح ما يعانيه من امور تحتاج الى إصلاح وعمل إلا ان تلك الأمور لا يجب ان تجعلنا نعتاد الانجرار الى الشارع او تخرج عن المألوف، فنحن ولله الحمد نعيش في بلد أمن وأمان عاش ربيعا منذ ما يفوق النصف قرن من الزمان فعاشت فيه أجيال تحت مظلة نظام سياسي اجتمعنا معه على محبة وسلام ووحدة الكلمة وطاعة ولي الأمر في أصعب الظروف فحفظنا الله من كل الأزمات لصفاء نفوسنا وإخلاصنا في حب الوطن والعيش على أرضه فإنا نناشد فيكم التروي والالتزام بضبط النفس واتباع الآراء السديدة لصاحب السمو الأمير فهو ولي أمرنا وما يجب علينا ان ندعو الله أن يسدد خطاه في سبيل رفعة الوطن والمواطنين.

الدقباسي يهنئ مرسي برئاسة مصر

بعث رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي برسالة تهنئة لرئيس جمهورية مصر العربية بمناسبة فوزه بانتخابات الرئاسة، جاء فيها:

فخامة الدكتور محمد مرسي
رئيس جمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسعدني، باسمي، وباسم أعضاء البرلمان العربي، أن نتوجه الى سيادتكم، بأصدق التهاني، وأطيب التمنيات، بمناسبة فوزكم التاريخي برئاسة جمهورية مصر العربية، التي عبرت عنها إرادة الشعب المصري الشقيق، في الرابع والعشرين من يونيو 2012، في انتخابات حرة ونزيهة، شهدتها مصر بعد ثورات الربيع العربي، والتي أكدت أن مصر كانت، وستظل، المعبر عن انتصار الديموقراطية، وتكريس أركانها، وكانت نموذجا رائعا، حين عبّر الشعب المصري عن ارادته في الخامس والعشرين من يناير عام 2011، بخياره للحرية والديموقراطية والعيش في كرامة.

ونسأل المولى عز وجل، أن يوفق جهودكم الوطنية والقومية، لما فيه خير وازدهار جمهورية مصر العربية، وتوطيد أواصر التضامن العربي.

وتفضلوا، سيادة الرئيس، بقبول وافر التقدير والاحترام،،

والسلام عليكم.

علي الدقباسي

الوعلان يدعو إلى المشاركة اليوم بساحة الإرادة للمحافظة على المكتسبات الدستورية

دعا النائب مبارك الوعلان جموع المواطنين الى المشاركة بكثافة في تجمع «نهج» الذي يقام في ساحة الارادة اليوم الثلاثاء للدفاع عن ارادة الأمة، مؤكدا ان هذه المشاركة واجب وطني ينبغي على الجميع عدم التخلف عنه.

وقال الوعلان ان رسالتنا بساحة الارادة واضحة وصريحة والهدف منها هو الحفاظ على المكتسبات الشعبية والديموقراطية التي ارتضى الشعب الكويتي العيش في ظلها، عبر تاريخه، لافتا الى ان الوقت قد حان لكي تعرف قوى الفساد ان نداء الوطن ومستقبل اجياله اولى من اي اختلاف جزئي او مخاوف وهمية.

وأشار الى ان الكويت ودستورها ومستقبل ابنائها واجيالها القادمة تستنهض ابناءها للمشاركة في الفزعة التي دعت إليها مختلف القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في الكويت، بسبب ممارسات اعداء الدستور والحرية والكرامة.

وأكد الوعلان ان معظم آراء الخبراء القانونيين اجمعت على ان حكم المحكمة الدستورية القاضي ببطلان مجلس الامة 2012 وعودة المجلس السابق منعدم من الناحية القانونية، لأنه اهدر ارادة الامة تحت ذريعة وجود خطأ اجرائي.

وناشد الوعلان المواطنين الكويتيين الشرفاء المشاركين بكثافة في احتجاجات ساحة الارادة.

مبارك الوعلان

أكد أن قوى الفساد مازالت تحاول زرع الفتنة

فهاد: الشعب الكويتي يرفض عودة برلمان أسقطه الحراك الشبابي الذي سيعود اليوم لساحة الإرادة

دعا عضو المجلس البلدي م.عبدالله فهاد العنزي المواطنين الكويتيين إلى الاحتشاد وبكثافة في ساحة الإرادة اليوم الثلاثاء لإظهار احتجاجهم على قوى الفساد التي مازالت تصر على إفاقة مريض أعلن صاحب السمو الأمير وفاته وهو مجلس القبيضة مجلس 2009.

واعتبر فهاد أن الحضور القوي من جميع فئات وأطياف الشعب الكويتي سوف يعطي رسالة واضحة لهذه القوى أن الإرادة الشعبية التي أسقطت مجلس الفساد قادرة على أن تقف في وجه أي محاولة أخرى لإعادة إحيائه، فقد أعلن الشعب الكويتي في الانتخابات الماضية رأيه وبصراحة وانتخب من يعتقد انهم قادرون على تمثيله للقضاء على دابر الفساد.

وأوضح فهاد أن الوقت قد حان من أجل إقرار إصلاحات دستورية تهدف إلى عدم تكرار الأخطاء التي وقعت فيها السلطة وأدت إلى حالة الفوضى التي تعيشها البلاد راهنا.

وقال إن الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية كما أكد العديد من الخبراء القانونيين منعدم من الناحية القانونية، مضيفا أن الكويت ودستورها يدعوان أبناءها البررة إلى الوقوف صفا واحدا أمام محاولات إعادة الحياة لمجلس رفضته الأمة وأسقطته بأصواتها في صناديق الانتخاب، محملا السلطات الكويتية المسؤولية السياسية بسبب تجاهلها للاعتراضات التي أبديت في حينه حول عدم سلامة إجراءات صدور مرسوم حل مجلس الأمة السابق، الذي كان مستحقا، بدلا من اتخاذ الإجراءات السليمة، ما قاد إلى الطعن في صحة صدور مرسوم الحل وما ترتب عليه بعد ذلك من إجراءات، لافتا إلى أن السلطة تعمدت هذا الخطأ المقصود للوصول إلى ما خططت له مسبقا.

م.عبدالله فهاد العنزي

حماد يدعو إلى احترام السلطة القضائية وما يصدر عنها من أحكام

دعا النائب سعدون حماد الى احترام السلطة القضائية وما يصدر عنها من احكام باعتبارها الحصن الحصين وصمام الأمان الذي تحتمي به الأمة واحد أعمدة ومفاصل الدولة، مشيرا الى ان انتقاد القضاء يعد مساسا بالدستور وانحرافا عن الممارسة النيابية والقسم الذي اداه النواب بالاخلاص للوطن واحترام القوانين والذود عن مصالح الامة.

واضاف حماد في تصريح صحافي: انه للاسف هناك من يكيل بمكيالين في ابداء الموقف من احكام المحكمة الدستورية فاذا جاءت الاحكام متوافقة مع مصلحته قبل بها وامتدح القضاء واذا جاءت مخالفة لمصلحته انتقد القضاء واعتبره غير نزيه، وهذه مفارقة تعكس تقديم المصالح الشخصية على مصلحة البلد.

وبين حماد ان هناك احكاما سبق ان صدرت عن المحكمة الدستورية وجدت كل ترحيب وامتداح كما حصل في عام 1996 عندما صدر حكم من الدستورية بتثبيت احمد السعدون رئيسا لمجلس الامة، مشيرا الى انه وعندما اراد جاسم الخرافي التعليق على الحكم حينها قاطعه احمد السعدون ورفض منحه الفرصة للحديث قائلا له: «استريح واحترم الاحكام القضائية ولا يجب التعليق عليها».

وزاد حماد بقوله ان المحكمة الدستورية التي تتعرض اليوم للانتقاد لاصدارها حكما ببطلان مجلس 2012 هي ذاتها التي اصدرت حكمها في شأن قانون التجمعات والذي اشاد به من يهاجمها اليوم.

وقال حماد ان الدستور اكد على الفصل بين السلطات وفقا لنص المادة 50 وعدم تدخل سلطة في شؤون الاخرى مع وجوب التعاون فيما بينها، ولهذا فان اي انتقاد للاحكام القضائية يعتبر تجاوزا لنصوص الدستور، لافتا الى ان المساس بالقضاء لم يكن تجاه هذا الحكم فقط وانما تجاه احكام اخرى، عوضا عن التجمع امام قصر العدل في محاولة للتأثير على سير القضاء والنيل من هذه السلطة الدستورية بعد مهاجمة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، واستشهد حماد بمواقف القضاء الذي يقف دائما مع الشعوب، داعيا للاستفادة من تجارب الدول الاخرى ومنها مصر التي اسهم القضاء لديهم بشكل كبير في اجتياز ازمتهم وامتثال الشعب المصري لاحكامه التي جاءت لتحقق مصلحة وطنهم وتخرجهم من عنق الزجاجة.

وقال حماد انه لم يتبق في الكويت الا السلطة القضائية التي هي الاخرى طالها الهجوم والانتقاد وسيبقى الشعب الكويتي اساس السلطة حارسا على السلطة القضائية من اي مساس، مؤكدا ان الشعب قادر على الدفاع عن القضاء وتحصينه ضد من يتعرض له والايام القادمة ستثبت ذلك.

وطالب حماد في ختام تصريحه الجميع باحترام القضاء وما يصدر عنه من احكام وذلك من اجل احترام الدولة وكيانها حتى يظل السد المنيع للأمة والميزان العادل للاختصام، اذ لا هيبة لأي دولة دون احترام القوانين والجهاز القضائي، وما يصدر عنه من احكام، مشيرا الى ان وجوب ابعاد السياسة والتسييس عن القضاء وخصوصا المحكمة الدستورية الجهة الوحيدة المعنية بالفصل في الخلافات التي تنشب بين السلطتين التنفيذية والتشريعية دستوريا.

سعدون حماد

الكندري يستقبل رئيسة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في الكويت

استقبل أمين عام مجلس الأمة علام الكندري في مكتبه صباح أمس رئيسة المنظمة الدولية للهجرة في الكويت ايمان يونس عريقات ومنسقة البرامج في المنظمة الدولية للهجرة عادلة المشاري.

جرى خلال اللقاء بحث التعاون فيما بين مجلس الأمة والمنظمة الدولية للهجرة من خلال تدريب بعض العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة في مجالات القانون والاتفاقيات الدولية وحقوق الإنسان وتوقيع اتفاقية تعاون فيما بين الجانبين بهذا الشأن.

حضر اللقاء مدير إدارة الشؤون القانونية عصام العصيمي ومدير إدارة الإعلام مظفر عبدالله راشد ومدير إدارة التدريب بالإنابة خالد محارب ورئيس مكتب لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان عادل القلاف ورئيس قسم الصحافة والنشر عايض البرازي.

علام الكندري

المضاحكة: البلاد تواجه أزمة دستورية والاحتقان السياسي في تصاعد مستمر

أكد رئيس مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث «اتجاهات» خالد المضاحكة أن البلاد تواجه أزمة سياسية حادة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بعد ابطال مجلس 2012 دستوريا، وهي مرشحة للتفاقم مع بقاء المتغيرات الحاكمة لها، والتي تتمثل وفقا لتوجهات الأغلبية في عدم قدرة الحكومة الحالية على الأداء الجيد لشؤون الدولة وضعف سمو رئيس مجلس الوزراء باتخاذ القرارات وعدم تضامن الحكومة في اكثر من موقع حيث بات ذلك جليا خلال المدة السابقة من عمر الحكومة والتي سبقت صدور حكم المحكمة فهي تبدو أقرب في القيام بالمهام التنفيذية فقط والانصياع لطلبات الأغلبية.

وقال المضاحكة أن الحكومة مارست سياسة «الأيدي الممدودة» والأبواب المفتوحة مع عدد محدد من نواب الأغلبية، منذ اليوم الأول لتشكيلها غير ان اداءها اتسم بالضعف مع الرغبة في تجاوز المشكلات إلى حد الإقلال من أهميتها أحيانا والابتعاد دائما عن الوصول لنقطة الصدام، مضيفا أن نواب الأغلبية في بعض ممارساتهم اتسموا بعدم التعاون الواضح مع الحكومة والدليل خروج وزيرين بسبب استجوابين من الأغلبية البرلمانية في اقل من 120 يوما، مشيرا إلى أن قرار تعليق اجتماعات مجلس الأمة لمدة شهر ضمن قرار يهدف إلى تهدئة التوترات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأوضح المضاحكة أن ملامح الأزمة سوف تبرز بشكل جلي وواضح خلال المرحلة المقبلة، بعد احتجاج الأغلبية البرلمانية في مجلس 2012 على حكم المحكمة الدستورية الذي قضى ببطلان مجلس 2012 وعودة مجلس 2009 بسبب خطأ بالإجراءات مشيرا إلى أن الاحتقان السياسي ذو وتيرة تصاعدية بعد تهديد الأغلبية البرلمانية باللجوء لما يسمى بالارادة الشعبية التي سبق وأسقطت الحكومة السابقة ورئيسها الشيخ ناصر المحمد، ومنها دعوة البيان الثاني لكتلة الأغلبية المواطنين للمشاركة بكثافة في تجمع الثلاثاء، الأمر الذي يشير إلى تنامي مدركاتها بعدم جدوى العملية السياسية برمتها.

خالد المضاحكة

تحليل علمي

وبين المضاحكة أن التحليل العلمي للأزمة في برلمان 2012 منذ انطلاق اعماله يشير إلى ضعف رئيس المجلس النائب احمد السعدون ومحاولة الحفاظ على كرسي الرئاسة لأطول مدة مما جعله غير قادر على ضبط أداء كتلة الأغلبية التي كان لها الفضل في وصوله لسدة الرئاسة كما أن ممارسات الأغلبية البرلمانية وأفعالها أعطت انطباعا بأن هدفها الأساسي التطلع إلى السلطة، بمبررات أو بدون مبررات، عبر الدفع بما يتراوح بين سبعة إلى تسعة وزراء في تشكيلة الحكومة المقبلة بل والمطالبة برئيس وزراء شعبي، كما لو أن التعاون النيابي الحكومي مرهون بتواجد الأغلبية البرلمانية على مقاعد الوزراء وهي اغلبية اصلا غير منسجمة.

وبين المضاحكة أن الأداء النيابي لكتلة الأغلبية داخل المجلس لم يترجم تطلعات قطاعات عريضة من المواطنين إلى التغيير والإصلاح، ولا يوجد برنامج تنموي لديها. كما أن مهامها الأساسية المتعلقة بالتشريع والرقابة اتسمت بالتخبط. فهناك استجوابات سريعة ومتعمدة وانحراف واضح عن الأولويات بحيث بات المشهد أقرب إلى الفوضى منه إلى الاستقرار المؤسسي.

السلطة التنفيذية

وعن دور السلطة التنفيذية مستقبلا قال المضاحكة انها تتطلب مجموعة من الإجراءات التي يتطلب السير في اتجاهها، وتتمثل في النقاط التالية: أولا: التفكير في صيغ قانونية ودستورية محصنة للخروج من ازمة حكم المحكمة الدستورية وعلى الجميع ان يقبل بها. ثانيا: تقديم الحكومة الحالية استقالتها وإعادة انتخابات مجلس الأمة ومن ثم تشكيلها على اسس متينة. ثالثا: توزير عدد من النواب على اساس الكفاءة والتخصص وليس على اساس المحاصصة وتوفير غطاء نيابي مثلما يطرح البعض. رابعا: ترتيب أوضاع الأسرة الحاكمة من الداخل.

الأغلبية البرلمانية

أما عن دور الأغلبية فقال تقع على عاتق الأغلبية البرلمانية عدة أمور منها:

أولا: احترام احكام القضاء المحصنة دستوريا.

ثانيا: بدء صفحة جديدة والقبول بصيغ تفاوضية وحلول وسطية مع رئيس الحكومة المقبل، دون تحديد شروط مسبقة للحوار بما في ذلك عدد المقاعد الوزارية التي تريد الاغلبية شغلها، وترك الخيار لرئيس الحكومة في اختيار مايراه مناسبا من النواب وان لا يفرض اشخاص بعينهم.

ثالثا: تبني الأغلبية البرلمانية نظرة واضحة تجاه المشكلات الداخلية الحالية، تنطلق من فلسفة سياسية وبعد اقتصادي ومضمون اجتماعي، لإصلاح السياسات العامة، من خلال تشكيل مجموعة عمل Task Force تهدف إلى تحديد القضايا الأكثر أهمية للمجتمع والدولة في الحكومة والبحث عن نقاط وسط مع الحكومة في الملفات المحورية أو ما يسمى في العلوم السياسية ب «فقه الأولويات».

رابعا: وضع الاستجوابات أو التهديد بالاستجوابات في حجمها الحقيقي، حتى لا تكون انعكاسا للصراعات السياسية القائمة بين بعض الأطراف والحكومة، بما يعطي إشارات إيجابية للحكومة بتخلي كتلة الأغلبية عن نمط الاصطياد أو الاستهداف.

خامسا: التخلي عن التفكير بمنطق المباراة الصفرية zero sum game، لأن العلاقة الثنائية لا تقوم على طرف فائز وطرف آخر خاسر، وإنما تبني استراتيجية جديدة يمكن إطلاقها خلال المرحلة المقبلة وتبنيها وهي «الكل في واحد»، بحيث يضع الطرفان مصلحة الوطن في المقام الأول.

صيغ تعاون

وختم المضاحكة تصريحه بالقول ان الكويت مقبلة على منعطفات حادة، لكنها قادرة على الوصول إلى بر الأمان، من خلال إعادة صيغة أطر التعاون بين السلطتين والتزام كتلة الأغلبية بأحكام القانون بما يسمح بتحقيق إنجازات كبيرة أو طفرات ضخمة.

فالتنمية لا تتحقق لمجرد الإطاحة برموز قائمة أو تغيير شامل في تركيبة الحكومة وإنما بتعميق قضايا التعاون وتقليص قضايا الخلاف بين الطرفين. فالمواطنون ينتظرون تحقيق الإنجازات وليس اختلاق الأزمات وتزايد الخلافات، ليصبح شعار الاغلبية والحكومة استعجال الهمم بدلا من زيادة الهموم. عندئذ نكون قد بدأنا الخطوة السليمة في المسار الصحيح.